

## الهندسة السياسية والدستورية للحق الإنساني في التنمية :

(( دراسة تحليلية - نظرية ))

### *The political and constitutional engineering of the human right to development;*

((Analytical - Theoretical Study))

د. لخضر بــــن دادة \*

كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم  
الانسانية

جامعة الدكتور مولاي الطاهر - سعيدة، الجزائر .

b\_lakhdar2015@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2022 / 05 / 24 تاريخ القبول: 2024 / 11 / 10 تاريخ النشر: 2024 / 10 / 31

#### الملخص :

تشكل الهندسة السياسية - والدستورية، إحدى أهم المداخل الفكرية الأساسية لتمكين الحق الإنساني، والاحتياجات التنموية في المجتمع. أيّ بالقدر الذي تتشكل من خلاله: المعايير الدستورية للحقوق العامة: (Public rights)، والشرعية المؤسساتية، والانتخابية. وذلك كله في إطار الاشكالية التالية: كيف تتم الهندسة السياسية - والدستورية للحق الإنساني في التنمية؟

فإلى هذا الحد، تكمن الغاية من الدراسة. وبخاصة ما تطرق اليه الباحث في ضوء استعراضه للإطار النظري، وتوضيح المفاهيم الأساسية لمفهوم الحق الإنساني في التنمية. لاسيما تحديده لأهم العمليات الهندسية السائدة في ترقية حقوق الإنسان العامة، وتجسيدها في الواقع هذا وقد توصل الباحث الى نتيجة رئيسية مفادها: أن الإطار التحليلي، الأكثر وضوحا في حقل

---

\* لخضر بــــن دادة، أستاذ محاضر قسم (ب) .

الهندسة السياسية والدستورية، جعلها الأكثر توافقاً إزاء العمليات، التي قد تزيد من عقلانية الحكومات في ان تصبح بموجبها قوة فاعلة، تجعل من الانسان محور اهتمامها، وفي سياق تتوافر فيه الحقوق والحريات توافراً تاماً.

الكلمات المفتاحية : حقوق الانسان - الحق في التنمية - الهندسة السياسية - والدستورية.

**Abstract:**

The researcher tries to review the theoretical framework and clarify the basic concepts of the concept of human right to development. Especially the definition of the most important engineering processes prevailing in the promotion of public human rights, and its embodiment in reality. The researcher has reached a major result that the analytical framework is the most clear in the field of political and constitutional engineering, making it the most compatible with the processes, which may increase the rationality of governments in that Accordingly, it becomes an effective force, which makes the human being the focus of its attention, and in a context in which the rights and freedoms are completely available

**Keywords:** Human rights - right to development - political engineering - constitutionality.

**المقدمة :**

في ضوء المعطيات الحقوقية - والدستورية الجارية، فقد بدا اقتراب "الهندسة السياسية - والدستورية"، أفضل ما يمكن أن يعبر عن رؤية تحليلية وموضوعية، لما ينبغي أن يكون عليه "الحق الانساني في التنمية". وفي سياق العمليات: (Processes) الأكثر حداثة، لاستهداف المجتمع الانساني (الحر)، المتمكن من ممارسة حقه، في شتى الجوانب المجتمعية، بإيجابية وفعالية.

الهندسة السياسية والدستورية للحقّ الانساني في التنمية : (( دراسة تحليلية  
- نظرية ))

بهذا الفهم، قد يبدو الأمر ملفتا أكثر للنظر، لأن يتم معالجة  
الموضوع، ضمن الاشكالية التالية: كيف تتم الهندسة السياسية  
- والدستورية للحقّ الانساني في التنمية؟

إذ من المفترض أن (( يلي مفهوم الحقّ الانساني للتنمية  
أهمية استراتيجية كبيرة على صعيد إدراك الحقوق، والحريات  
الانسانية، وتكريس اكتساب المعرفة )) . لاسيما الافتراض القائل  
بـ: (( أن يرتبط الحقّ الانساني في التنمية، بمقاربة سياسية -  
ودستورية مسبقة، تؤدي الى زيادة قدرات الحكومة، فيما يتصل  
بترقية حقوق الإنسان، وتجسيدها في الواقع بإيجابية وفعالية )) .  
هذا وقد تم الاهتداء الى المنهج الوصفي (Descriptive)،  
بصفته المنهج الأنسب في دراسة لهذه الاخيرة من الفرضيات.  
وذلك بغض النظر، عما يمكن أن تنهض عليه الدراسة من  
صياغات منهجية، و اقتربات تحليلية: ( Analytical  
approaches ) اخرى، التي غالبا ما تستهدف توخي الطريقة  
العلمية المنشودة، والمؤدية الى الكشف عن الحقيقة واختبارها.  
فعلى قدر ذلك، سيتم - على مستوى المحور الأول من  
الدراسة -، استعراض الاطار النظري لمفهوم الحقّ الانساني في  
التنمية. لا سيما محاولة تقديم صورة متكاملة - على مستوى  
المحور الثاني- للعمليات الهندسية، التي من شأنها أن تحدد  
طبيعة الدور الوظيفي والبنوي للاقتراب في عملية تمكين ثقافة  
الحق في التنمية. وذلك كله على النحو الذي يسع الباحث في  
التعرض إليه كالآتي:

المبحث الأول: الاطار المعرفي للحقّ الانساني في  
التنمية:

كانت الضرورة في أن يجيء هذا المبحث، في مطلبين  
أساسيين للدراسة. يتناول المطلب الأول منه، ما يتصل بحوادث

التاريخ الجاري (Current History) لمفهوم الحق الانساني في التنمية. وهذا على المستويين: الحضاري - والتنظيمي. وبالقدر الذي يزيد من بناء معرفة تصوّرية دقيقة للمفهوم، فقد ذيلنا المبحث بمطلب آخر، كان حول اللفظين: الأممي - والوطني لاصطلاح الحق الانساني في التنمية. فهذا ما يمكن عرضه بالتفصيل كالآتي:

#### المطلب الأول: تطور الحق الانساني في التنمية :

إن الطفرة التنظيمية التي ما فتئ أن يشهدها العالم في المرحلة بداية القرن العشرين، وظهور الدول القومية الحديثة، وزيادة الاهتمام بالمسائل القومية، والتحالفات، والاتفاقيات العسكرية السرية، والسباق نحو التسلح، قد أدى من شأنه خلال الحربين العالميتين (1914/1938) التحول في بؤرة التركيز لدى الدول الغربية الكبرى دون الاهتمام بقضايا الانسان، لاسيما الاهمال والتفهم الاجتماعي إلى حد ما، والانزياح الشديد إلى حالة انسانية مثيرة للقلق.

إذ أن الوضع الانساني للحق في التنمية، كان منحطاً بشكل كبير، وكان من الصعب إعادة استيعابه حتى في إطار التنظيم الدولي الجديد لعصبة الأمم (League of Nations) ، بحكم<sup>1</sup>: (الاكتفاء بالنص فقط على ادخال مبدأ العدالة في العلاقات الدولية، والاهتمام عالمياً بمشاكل العمال لأول مرة، فضلاً عن مشاكل البطالة، والحق في التعويض الاجتماعي، والتأمين الصحي).

ومهما يكن من أمر، فإن الاهتمام المتزايد بالشؤون الانسانية خلال المرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية 1945، إنما مثل الحجر الأساس في ظهور مفهوم "الحق في التنمية" إلى ما هو عليه اليوم. حيث<sup>2</sup>: قاد الجهد الضروري المبذول من تأسيس هيئة الأمم المتحدة، ثم الاعلان العالمي (1948م)، إلى

الهندسة السياسية والدستورية للحق الانساني في التنمية : (( دراسة تحليلية  
- نظرية))

طفرة كبرى، وربما ثورة فعلية في مجال الاهتمام بتنظيم حقوق  
الانسان و تنمية.

فضلا عن ذلك، فقد مثلت سنوات السبعينيات، أفضل ما  
يمكن اعتباره بداية مرحلة جديدة من مراحل تطور المفهوم.  
وذلك بما يدل عليه بداية التفكير الأممي (1977م)، بضرورة  
وضع أخلاق للتنمية، يؤسس عليها نص دولي، يعترف بحق  
كل الشعوب فيها. لا سيما الدفاع عن مشروع ميثاق جديد  
لحقوق التضامن، يشمل الحق في السلام والتنمية، والحق في  
التراث المشترك للإنسانية.

ومن هنا فقد قويت الدعوة إلى ربط التنمية بميثاق حقوق  
الانسان ربطا محكما أكثر من ذي قبل، وذلك بحكم ما تم الاتفاق  
عليه عادة الاعلان العالمي لحق التنمية (1986م) ، بـ: التصريح  
نهائيا على أن الحق في التنمية، إنما هو حق عالمي، مثله مثل  
بقية الحقوق غير قابل للتصرف، وجزء لا يتجزأ من الحقوق  
الأساسية.

المطلب الثاني: معارفات الحق الانساني في التنمية :  
بالإمكان ملاحظة أن "الحق الانساني في التنمية"، قد يجد  
نفسه موضوعا للبحث، في أكثر من فرع واحد. فأحدهما:  
(اقليمي - وطني)، يتمثل في تحديد حاجات السكان الاساسية -  
وبشكل اخص: الرفاهية المنشودة لهؤلاء السكان فحسب. أما  
الآخر: فهو (دولي - أممي)، يتم في سياق، إدراك التنمية  
بصورة كلية. أي لما ينبغي التمييز هنا، بين قسمين اثنين  
للبحث:

الفرع الأول: الاتجاه الاقليمي - والوطني :

فالمعنى الضامر لحق التنمية في ضوء هذا الاتجاه، ليس  
كونه إلا مجرد: عملية (proces) ترمي إلى ضمان جميع حقوق

الانسان والحريات الأساسية. وهي حق من حقوق الانسان غير قابلة للتصرف وجزء لا يتجزأ من الحريات الانسانية. أو أنها عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وسياسية متكاملة. تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان، وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها تحقيق حقوق الانسان والحريات الأساسية. أو بتعبير كريستيان كومليو C. Commelli هي<sup>3</sup>: (عملية دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. أو مجال شامل للاحتياجات الاجتماعية، وأوسع بكثير من مجرد الحاجة للتوصل إلى مزيد من استهلاك السلع) .

الفرع الثاني: الاتجاه الدولي - والأممي :

على عكس ما سبق، ينظر هذا الاتجاه إلى الحق في التنمية في إطار المعنى الدولي والأممي للكلمة. وذلك من حيث الحاجة الماسة إلى تعديل الميزان المختل في العلاقة بين الشمال والجنوب، بين الأغنياء والفقراء، بين الأقوياء والضعفاء، وكذلك الجمع بين مجالين ضلا يعملان بصورة منفصلة، وهما: حقوق الانسان والتنمية: (Human rights and development).

فهي - بحسب تعبير عبد الحسين شعبان - جزء من تطور عملية حقوق الانسان، وهو ما يطلق عليه بـ : الحقوق الجديدة (New rights) من منطق حقوق التضامن<sup>4</sup>. كـ: الحق في السلام، والحق في بيئة نظيفة، والحق في الاستفادة من التراث المشترك للإنسانية . فبوجه عام هي: عملية الدمج للتنمية بحقوق الانسان، ومسؤولية بلدان الشمال الغنية في ذلك.

بعد هذا الحشد من التعاريف (Definitions)، يتبين أن ثمة أطراف أو فواعل: (actor's) عدة، ينبغي تعاونها لإنجاح عملية الحق في التنمية. إذ يمكن أن نعرض لهذه الأطراف من وجهة نظر المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الانسان: (United

الهندسة السياسية والدستورية للحق الانساني في التنمية : (( دراسة تحليلية  
- نظرية ))

التالي<sup>5</sup>: (Nations High Commissioner for Human Rights) على النحو

فوجد أولاً: الحكومات (Governments) التي تملك السلطة،  
وتمارس المسؤولية إزاء حقوق الانسان للمواطنين الخاضعين  
لسلطتها. ثانياً: الجماعة الدولية (International Group) التي  
يجب أن توفر التعاون الجماعي والثنائي، والمساعدة من أجل  
التنمية. ثالثاً: المجتمع المدني (Civil society) الذي يضع  
اهتمامات الأفراد والشعوب في دائرة انتباه صانعي القرار  
(Decision-makers). رابعاً: رجال الأعمال (business men) الذين  
تتعاضد مسؤولياتهم يومياً بسبب تسارع عجلة العولمة.

والواضح من هذا كله، أن مفهوم الحق في التنمية، إنما  
هو عملية تحقيق التحسن المستمر على مستوى مجالات الحياة  
المختلفة، السياسية منها، والاقتصادية، والاجتماعية، لاسيما  
الثقافية. مما يعكس في النهاية ظماناً متكاملين إزاء حق الأمم  
والشعوب في تنمية شاملة ومستدامة ( sustainable  
(development).

إذ غالباً ما يكون ذلك، عبر مبادئ وقواعد رئيسية. مثل ما  
هو مبين في دباجة اعلان الحق في التنمية سنة 1983، والذي  
يفي بـ<sup>6</sup>: الحق في التنمية كحق للإنسان وكحق للشعوب.  
والتوفيق بين احترام حق الشعوب في السيادة على ثرواتها،  
وبين الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

لاسيما النظر إلى الانسان بصفته الموضوع الرئيسي للتنمية، والتقدير، والمسؤولية الفردية، والجماعية . ومن حق الدول ومن واجباتها، وضع سياسات تنموية وطنية ملائمة . هذا وأن الحق في التنمية، قد يقضي احترام مبادئ القانون الدولي: ( *Principles of international law* )، وعلاقات الصداقة، والتعاون، وضرورة إزالة العقبات التي تعترض التنمية.

فضلا عن ضرورة تعزيز تنمية البلدان النامية. و النظر هنا الى التنمية بكون أنها مرتبطة بالسلام. ولذا لابد من صيانة السلم والأمن الدوليين بهذه البلدان. مع ضرورة تحقيق تكافؤ الفرص، واتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشيط في عملية التنمية. أي التركيز على البعد الداخلي في الحق في التنمية. وتأكيد مبدأ عدم قابلية الحقوق للتجزئة<sup>7</sup>. وكذا صيانة وتبني تدابير سياسية وتشريعية وغيرها على المستوى الوطني و الدولي .

### المبحث الثاني: الاطار العملياتي لهندسة الحق الانساني في التنمية :

من أجل تأكيد الحق الانساني في التنمية ، يكون الاكتفاء بتحديد أهم وظائف الهندسة السياسية والدستورية ( *Political and constitutional engineering* )، التي يمكن أن تعطيها هذه السّمة. أو بمعنى ما، العمليات الهندسية الكبرى، التي تحدّد هي الأخرى، المبادئ العامة لحقوق الانسان، على طريقة هيئة الأمم المتحدة . فهذا ما يمكن ان نعرض اليه بالتفصيل كالآتي:

المطلب الأول: مفهوم الهندسة السياسية - والدستورية:

الهندسة السياسية والدستورية للحقّ الإنساني في التنمية : ((دراسة تحليلية  
- نظرية))

فيما يلي عرض لمفهوم الهندسة السياسية -  
والدستورية ، وشرح أهدافها بالشكل المنهجي نفسه، الذي  
أثرنا أن نتعرض له على النحو التالي:  
الفرع الأول: تصورات الهندسة السياسية -  
والدستورية :

إن ما يهمنا هنا هو تحديد المصطلح من ناحية، وبيان  
طبيعته من ناحية ثانية: فالمصطلح يحمل في طياته معنى<sup>8</sup>:  
(حراك فكري بنائي، معرفا أساسا بحقوق الإنسان والحاجات  
الإنسانية: (Human rights humanitarian needs and priorities))

أو هي على النحو الذي يشير إليه أحد الباحثين :  
ريس، وسكينغ Reese and Singling ، أنها نتاج التطور الفكري  
الكبير الذي شهدته العلوم السياسية والقانونية، عبر العديد من  
الجامعات الأنجلوسكسونية : (Angloxocalism)، وفي بعض  
مؤسسات التعليم العالي الأوروبية، لا سيما المعهد الفرنسي  
للدراسات السياسية بجامعة Aix en provenle . إذ كان الهدف  
العام هو إيجاد منطق تحليلي \_ نسقي يستخدم المسافات  
العالمية لحقوق الإنسان: (International Human Regimes) بما  
يؤهلها في الأخير لأن يكون لها الباع الطويل في بناء حكم  
صالح لكل المجمعات.

إذ غالبا ما تتم هذه العملية في إطار الهندسة السياسية -  
على حسب تعبير جوفري هاينس Joffrey Heins<sup>9</sup> - من خلال  
استخدام نماذج تحليلية مقارنة قائمة على القياس، والتصنيف  
باستخدام متغيرات كيفية (حقوق الإنسان)، ثم تكميمها.

الفرع الثاني: غايات الهندسة السياسية - والدستورية:

إذ يحتج مفكري الهندسة السياسية والدستورية، أنه من  
المفيد جدا، أن يكون ثمة نموذج عالمي موجه للتنمية وحقوق

الإنسان (A global model for development and human rights) فوجه الخطأ الذي ساد إلى المرحلة ما قبل السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين، هو التحيز الظاهر للنموذجين الغربيين الرأسمالي \_ الاشتراكي، وجعلها الهدف النهائي لتطور الأمم الأخرى<sup>10</sup>.

في حين أن التنمية السياسية: (Political development) بوصفها العملية الكليانية لتجسيد حقوق الإنسان، قد استغرقت في العالم الغربي فترة طويلة من الزمان، وحدثت في ضوء ظروف خاصة ليست مماثلة مع ظروف دول العالم الثالث. لا سيما منهجية النموذج الغربي الرأسمالي الأمريكي، الهادفة إلى التكريس والمحافظة على الوضع القائم، ورفض التعبير أو التبديل<sup>11</sup>. وكذا جدواها العملية، من حيث أنها تهدف إلى كيفية إحداث تنمية في الدول الجديدة في إفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، بشكل يؤدي إلى الديمقراطية الليبرالية.

فمن وجهة نظر التيار الهندسي، يمكن أن نلمس رؤية تحليلية أكثر شمولية عما تغطيه التنمية وحقوق الإنسان في العالم. وذلك كله من حيث النظر إلى جملة الأهداف المراد تحقيقها<sup>12</sup>: من حيث بناء حكم ديمقراطي مشاركاتي يضمن انتخابات ديمقراطية، وفعالية سياسية تتمحور حول من يحكم لأكبر قدر من المطالب والحاجات المجتمعية بشكل عقلاني واقتصادي.

لاسيما تحقيق عطاء سياسي، قوامه انتفاع أكبر عدد من المواطنين بأكبر قدر من الحقوق، وفي أطول مدة ممكنة. أو على النحو الذي سبق أن أشار إليه السيد هنتنغتون Mr. Huntington أن الهندسة السياسية والدستورية إنما تهدف إلى<sup>13</sup>: (تحقيق بيروقراطيات فاعلة، و أحزاب سياسية political

الهندسة السياسية والدستورية للحقّ الانساني في التنمية : (( دراسة تحليلية  
- نظرية))

parties حسنة التنظيم، و درجة عالية من المشاركة الشعبية في الشؤون العامة).

فضلا عن ايجاد أنظمة سارية من الرقابة المدنية على القوات المسلحة (Armed forces)، لاسيما نشاط شامل للحكومة في مجال الاقتصاد، وكذا إجراءات معقولة من أجل تنظيم انتقال السلطة، وضبط الصراع السياسي.

#### المطلب الثاني: هندسة الحق الانساني في التنمية :

يتعلّق الأمر هنا، بالتأكيد إلى حدّ ما، على عمليات ثلاثة من البحث. ففي الأولى: يكون لنا دراسة، ما يجسّد الحق الانساني - الدستوري - في إطار أسبقية تجسيد الحقوق الدستورية، على ما عداها. وفي العملية الثانية: تكون الدراسة، مبالغة بالطبع، للبحث ضمن اهتمام حقوق الانسان، بأسبقية تمكين الجوانب المؤسّساتية على غيرها.

أمّا في الثالثة: يمكن بحق، استعمال الحق الانساني في التنمية، كموضوع للتقييم، في علاقتها بالهندسة الانتخابية. أي بما يدعو، إلى معرفة موضوعية، بالانعكاسات المترتبة عن الانتخابات العامة وعن أثر مخرجاتها، ومدى فاعليتها، أو كفاءتها، في تحقيق الأهداف، التي قصدها المبادئ العالمية لحقوق الانسان. بعد هذا الطرح، سيستعمل الباحث في دراسته، لهذه القضايا كالاتي:

#### الفرع الأول: الهندسة الدستورية :

ففي سياق تحليل المعنى الضامر لهذه الأخيرة، فإننا نجدها في النهاية ليست سوى: (صياغة دستورية شاملة، تقتضي مهمة إدراج غير اختياري - أو انتقائي لحقوق الإنسان والمواطن، مع وضع الضمانات الكفيلة بحمايتها، وترتيبها بشكل يحقق التمكين الدستوري (empowerment)، و الانتفاع المضاميني للإنسان، دونما تجزئة، أو انتقاء، أو استثناء) <sup>14</sup>.

وبالتالي فهي أداة تنظيم، وتوجيه شاملة لحقوق الإنسان، على صعيد النظم السياسية - والدستورية المعاصرة.

أو بمعنى آخر، يمكن أن تشير الهندسة الدستورية في اطار الحق الانساني في التنمية، إلى العملية التي يتم بمقتضاها: تحديد مجموعة القواعد القانونية: (The legal rules)، التي تضمن بصيغة شاملة، ممارسة الحد الأدنى من مبادئ حقوق الإنسان في ضوء نظام حكم معين.

فضلا عن ذلك، فإن الدستور: (Constitution) ، باعتباره محدد أساسي لضمان مبدأ الحق الإنساني في التنمية، إنما يدل على ان ثمة مبدأ راسخ لـ "صناعة الحرية" ، وفي نفس الوقت، مجموعة القواعد التي تحدد نظام الحكم، و حقوق الأفراد"<sup>15</sup>.

و بالتالي فإن الممارسات الحكومية، حيال تكريس مبدأ الحق الانساني في التنمية من منظور الهندسة الدستورية (Constitutional engineering perspective)، ليست صالحة إلا إذا امتثلت للقوانين. وهذه بدورها تفقد صحتها إذا لم تتطابق مع الدستور الذي يغدو - بحسب تعبير السيد كلسن Mr. kelsen -<sup>16</sup> الضابط الاساسي بالمعنى الذي يعطيه لهذه الكلمة.

هذا، وللهندسة الدستورية، فوائد عدة، يمكن أن نعرض لها في اطار تمكين الحق الانساني في التنمية على النحو التالي : فـ للهندسة الدستورية، مكانة ذات أهمية في النظام القانوني - والدستوري للدولة العصرية. إذ يعتبر الدستور بمثابة التشريع الوضعي الأسمى: (legislation) صاحب الصدارة على ما دونه من التشريعات التي يجب أن تنزل على أحكامه .

كما أن لـ الهندسة الدستورية، دور مهم في تبیین المبادئ العامة لحقوق الانسان في التنمية. ومحاولة توسيعها على مستوى كافة أطراف المجتمع. وهي بذلك<sup>17</sup>: تقدم نموذجا مناسباً لتقسيم السلطات العامة في الدولة. وعلاقات هذه

الهندسة السياسية والدستورية للحق الانساني في التنمية : (( دراسة تحليلية  
- نظرية))

السلطات ببعضها البعض، و الهيئات التي تباشر هذه السلطات،  
والرقابة لكل سلطة على أخرى، بما لا يؤدي إلى المساس  
بحرية، و حقوق الأفراد.

على أي حال، فإن الحق الانساني في التنمية، إنما يبقى من  
أبرز المهام التي تحتل مكانة الصدارة، في صلب أجندة الهندسة  
الدستورية ، إذ أن الدستور هنا، ليس مجرد وثيقة لبيان شكل  
الدولة، و نظام الحكم فيها و تنظيم العلاقة بين سلطاتها، و إنما  
فوق ذلك<sup>18</sup> : وثيقة ضمان الحقوق، و الحريات العامة: ( Public  
freedoms).

الفرع الثاني: الهندسة المؤسساتية:

فثمة حقيقة تخرج عن نطاق الشك مفادها: أن الهندسة  
المؤسساتية<sup>19</sup> (Institutional) بصفتها مدخل جديد لتمكين الحق  
الانساني في التنمية، جعلها مرتبطة ارتباطا عاليا وثابتا بـ:  
المؤسسة (Enterprise). وذلك من كون أنها تساعد وظيفيا:  
(Fonctionnalisme) على تحسين الفعل الحكومي المنتج للفاعلية  
في الأداء، وتحقيق الرضا العام داخل البيئة التي يفرضها  
المجتمع، لا سيما المساعدة في تحقيق التسيير عبر آليات،  
ومعايير الشفافية والعقلانية.

فالهندسة المؤسساتية للحق الانساني في التنمية، إنما هي  
عملية معقدة، تتغيا في غالب الأحوال، الأخذ بملامح النظم  
المؤسساتية الحديثة، أكثر مما هي مجرد عملية تغيير للوضع  
السياسي الفاسد. بمعنى: تصور وظيفي لهيكل مؤسسات  
تنفيذية، تؤمن - بحسب تعبير محمد برقوق- بالعقلانية المختزلة  
للزمن، والمقتصدة للمال، والحاكمة بمنطق شرعية القانون،  
واستقلال القضاء، وحرمة التمثيل الديمقراطي ( Democratic )،  
والرقابة النيابية على السلطة التنفيذية، ومنطق الحسبة

الديمقراطية للسلطة التنفيذية باسم الفعالية المرتبطة بتحقيق الوعود الانتخابية، دونما تقصير أو تليفق أن نفاق<sup>20</sup>.

وواضح من هذا العرض، أن الهندسة المؤسساتية للحق الانساني في التنمية، إنما هي استخدام فكري عميق، للدلالة عن مقولات ديمقراطية مثالية، أقل منها بكثير دلالات ايديولوجية. هذا خاصة في الوقت الذي يزداد فيه الاهتمام بمشكلات الحقوق، والحريات السياسية لدى المواطنين. أي الاهتمام الذي هدف - بحسب تعبير دال Dal -<sup>21</sup> الى اكساب عملية الهندسة المؤسساتية، صفة الآلية، أو الاجراء السياسي، الذي بإمكانه تحقيق حرية التعبير (freedom of expression)، وذلك بأن يكون للمواطن الحق في التعبير عن رأيه في شؤون سياسية محددة بصورة عامة، دون التعرض للتهديد بالعقاب. ومنها نقد المسؤولين، والحكومة والنظام السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، لا سيما الايديولوجيا السائدة.

هذا ونجد أن حرية الوصول إلى المعلومات البديلة (information)، إنما تعبر بصفقتها، أهم مبادئ الهندسة المؤسساتية للحق الانساني في التنمية. إذ للمواطن الحق في الحصول على هامش من الحريات، في ضل وجود مصادر مستقلة وبديلة للمعلومات من: صحف، ومجلات، وكتب..... وغيرها.

لاسيما مبدأ العمل — انتخابات حرة ونزيهة، يكون اختيار المنتخبين من خلالها، عبر انتخابات دورية ونزيهة يقل فيها الاكراه، والارغام قدر الامكان. هذا كله في سياق مواطنة شاملة (A comprehensive citizen)، إذ لا يجوز حرمان أي شخص بالغ مقيم بصفة دائمة في البلاد، وخاضع لقوانينها، من الحقوق المكفولة دستوريا، إذ غالبا ما تشمل هذه الحقوق ؛ حق التصويت في انتخاب المسؤولين في انتخابات حرة ونزيهة،

الهندسة السياسية والدستورية للحق الانساني في التنمية : (( دراسة تحليلية  
- نظرية))

وحق السعي لتوليه منصب بالانتخاب، وحرية التعبير، وتشكيل  
تنظيمات سياسية مستقلة، والانضمام إليها.  
وبوجه عام، فإن الهندسة المؤسساتية، كآلية للحق  
الانساني في التنمية، إنما تعطي أهمية بالغة للمؤسسات في  
تحديد السلوك والمخرجات الانسانية. وذلك على اعتبار أن  
المؤسسة تمثل متغير مستقل بإمكانه التأثير في<sup>22</sup>: تحديد من هم  
الفاعلون (Actors) الذين يسمح لهم بالمشاركة في الحياة  
السياسية. ونمط الاستراتيجيات التي ينتهجونها. فضلا عن  
التأثير على نمط الخيارات والمعتقدات التي يتبنونها حول  
الممكن والمرغوب فيه.

وعلى هذا النحو، فقد لاحظ صامويل هنتنغتون : S.  
Huntington<sup>23</sup> ، في نفس الاطار الانساني - العالمي الذي تصبو  
إليه عملية الهندسة المؤسساتية: أن التمايز الانساني الأبرز  
بين الدول، لا يتعلق بنمط الحكم ديمقراطي أو ديكتاتوري، بل  
بدرجة هذا الحكم. وذلك من وجهة توفر بيروقراطيات انسانية  
فاعلة، وأحزاب حقوقية حسنة التنظيم، لاسيما وجود درجة  
عالية من المشاركة الشعبية في الشؤون العامة. فضلا عن  
أنظمة سارية من الرقابة المدنية على القوات المسلحة. وكذا  
نشاط شامل للحكومة في مجال الاقتصاد. زد على ذلك: وجود  
إجراءات معقولة من أجل تنظيم انتقال السلطة، وضبط الصراع.  
على أي حال، يمكن أن تعكس الهندسة المؤسساتية للحق  
الانساني في التنمية، عملية ربط محكمة بين كلا من التنمية  
السياسية: (Political development)، وقيام المؤسسات. وذلك  
بكل ما تشتمل عليه هذه الاخيرة من تنظيمات، وإجراءات  
بإمكانها تأطير نشاطات القوى البشرية، بغية زجها في عملية  
التغيير والتنمية.

الفرع الثاني: الهندسة الانتخابية:

تقتضي الهندسة الانتخابية (Electoral engineering) <sup>24</sup> في اطار تمكين الحق الانساني في التنمية، مهمة السماح لمن يتمتع بحقوقه المدنية و السياسية، بالانتخاب أو الترشح في استحقاقات تعددية: حرة، و نزيهة ، ومنظمة، دونما تضيق أي تضيق.

لذلك فإن هندسة الحق الانساني للتنمية - بحسب راي محمد برقوق- <sup>25</sup> إنما يتطلب بالضبط : هندسة القواعد الانتخابية (Electoral rules)، حيث: تبني النظام الانتخابي: (Electoral system) المناسب لطبيعة المجتمع: ( متجانس أو متنوع ). وطبيعة الدولة : ( دولة وحدوية ، دولة فيدرالية ). وكذلك طبيعة الكثافة السكانية من حيث العدد: (صعوبة التمثيل النسبي العددي )، أو من حيث التوزيع: - بضرورة خلق عدالة بين التمثيل من حيث الكثافة السكانية - و من حيث حجم الرقعة الجغرافية : (Geography).

ف لأجل إحداث هندسة انتخابية، تتماشى ومبدأ الحق الانساني في التنمية، فإنه يجب هنا جعل الحق الانتخابي في متناول الجميع <sup>26</sup> : ذلك ان تحقيق فعالية للحق الانساني في الانتخاب، إنما تستوجب عملية تسهيل الاقتراع من خلال توضيح ورقة الاقتراع ذاته، وتسهيل الوصول إلى أماكن الانتخاب. إذ من الملاحظ أنه كما ارتفعت نسبة المشاركة في الانتخابات، زاد التأثير الفعلي في إدارة الحكم.

ليس هذا فحسب، بل أيضا التقسيم الجيد للدوائر الانتخابية: حيث أن الإعداد الجيد للدوائر الانتخابية وفقا لما يتناسب تقريبا مع عدد السكان - والمقاعد ، يعد خطوة إيجابية نحو إصلاح الحق الانتخابي للمواطنين. لاسيما إيجاد هيئات مستقلة لإدارة الانتخابات: إذ ان إدارة العملية الانتخابية من طرف هيئة وطنية مستقلة، قد يعزز الاحترافية الانتخابية.

الهندسة السياسية والدستورية للحقّ الانساني في التنمية : ((دراسة تحليلية  
- نظرية))

لاسيما اعتماد المعايير الدولية في تصميم النظم الانتخابية  
(Electoral systems) تشتمل - في اطار الحق الدستوري في  
الانتخاب - على مبادئ الانتخابات الحرة والنزيهة، والتي تضمن  
حق الاقتراع العام دون استثناءات، بالإضافة على ضمانها  
لسرية الاقتراع، وممارسته بعيدا عن الإكراه، والقصر.  
وأيّا كان الحال، فإن الهندسة الانتخابية فيما يبدوا، إنما هي  
مساعدة إلى حد كبير، بالنسبة إلى استتباب نظام عالمي محكم  
لحق الأفراد في التنمية الشاملة. حيث<sup>27</sup>: منح الحق لكل  
المواطنين من دون استثناء في ممارسة العمل السياسي،  
والقضاء على أيّ امكانية لـ احتكار السلطة تحت أي مبرر  
معين.

#### الخاتمة:

في ضوء الدراسة الموسومة بـ: ((الهندسة السياسية  
والدستورية للحقّ الانساني في التنمية))، كان قد توصل الباحث  
الى خلاصة رئيسية مفادها: أن الهندسة السياسية -  
والدستورية، إنما تعتبر مدخلا أساسيا للحق الانساني. حيث:  
الضمانات الدستورية الكفيلة بممارسة الحد الأدنى من مبادئ  
حقوق الإنسان. لاسيما شرعية القانون، واستقلال القضاء،  
وحرمة التمثيل الديمقراطي. فضلا عن وجود انتخابات تعددية:  
حرة، ونزيهة، ومنظمة، دونما أي تضيق.

هذا وقد توصل الباحث في ضوء محاور الدراسة على  
جملة استنتاجات عدة من ضمنها:

- أن الحق الانساني في التنمية، إنما يرتبط بعملية التحسين  
المستمر لرفاهية السكان وكل الأفراد، بما يؤدي الى ضمان  
جميع حقوق الانسان والحريات الأساسية العامة.

- أن الهندسة السياسية- والدستورية، إنما تعكس عملية التصميم الكوني لنظم الحكم، بناء على معايير التنمية، وحقوق الإنسان المراد تحقيقها.
- أن الحق الانساني المنشود في التنمية، إنما يجب أن يرتبط بعملية هندسية - وقياسية مسبقة تتعلق بـ: صياغة مجموعة القواعد القانونية: التي قد تضمن بصيغة شاملة، ممارسة الحد الأدنى من مبادئ حقوق الإنسان. فضلا عن صفة الآلية المؤسساتية، التي بإمكانها تحقيق حرية التعبير. فضلا عن القواعد الانتخابية المناسبة، بجعل الحق الانتخابي في متناول الجميع.

### الهوامش:

- 1- عمر عبد العزيز عمر، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2000، ص.283.
- 2- حسن نافعة، "الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ1945"، الكويت، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد202، أكتوبر1995، ص.210.
- 3- بورغدة وحيدة، "حقوق الانسان وإشكالية العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد والتنمية الانسانية"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، ص.50.
- 4- كريستيان كومليو، "حوار التنمية: هل يمكن أن تكون التنمية متماثلة للجميع"، القاهرة، رسالة اليونيسكو، مركز مطبوعات اليونيسكو، العدد الرابع، أكتوبر 1995، ص.22.
- 5- عبد الحسين شعبان، الانسان هو الأصل: مدخل إلى القانون الدولي الانساني وحقوق الانسان، مصر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2002، ص.113.
- 6- ويمكن أن يحتل مفهوم الحق في التنمية في الاعلان العالمي والعهود الدولية الأخرى، جملة مبادئ أخرى، لعل من ضمنها: حق المشاركة في الشؤون العامة دوليا ووطنيا. الحق في حرية تأسيس الجمعيات- التعددية- حرية التعبير وحرية الرأي- حرية الاعلام وحق تلقي المعلومات- مشاركة المرأة- الحق في تنمية وتعزيز الديمقراطية المحلية- حق التنمية كحق للتمتع بحقوق الانسان الأخرى- التزام الدولة بمراعاة حقوق الانسان في سياسات التنمية- الحق في التنمية والمساواة في السيادة في العلاقات الدولية- حق الشعوب في اختيار نظامها الأساسي- مبدأ السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية- حق التنمية وواجب التعاون الدولي والاستفادة من التكنولوجيا والعلم ، أنظر في هذا الصدد إلى عنوان الدراسة التالية: أنظر في هذا الصدد، عبد الحسين شعبان، المرجع السابق الذكر، ص.114.
- 7- محمد برفوق، "الهندسة السياسية: مقاربة إبستمولوجية"، محاضرات مقدمة إلى طلبة العلوم السياسية، والعلاقات السياسية الدولية، جامعة الجزائر (ب، ت، ن)، ص.2.
- 8- نفس، ص.2.
- 9- لخضر بن دادة، "دور التعليم في إحداث عملية التعبير السياسي في الوطن العربي: دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان، ص، ص. 15- 20 .

## الهندسة السياسية والدستورية للحق الإنساني في التنمية : (دراسة تحليلية - نظرية)

- 10- محمد بلغالي، "الحكم الراشد والتنمية المستدامة: دراسة اصطلاحية تحليلية"، الجزائر: مجلة دراسات استراتيجية، العدد 14/مارس/2011، ص57.
- 11 - محمد برقوق، "الهندسة السياسية: مقاربة إبستمولوجية"، مرجع سبق ذكره، ص2.
- 12 - Samuel Huntington, *political order in the changing society, new haven, yale university press, 1968, p18.*
- 13- محمد برقوق، "الهندسة السياسية؛ مقاربة إبستمولوجية"، محاضرات مقدمة إلى طلبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر؛ (ب. ت. ن)، ص.03.
- 14- حسان محمد شفيق العاني، النظم السياسية والدستورية، بغداد؛ مطبعة جامعة بغداد، 1986، ص.68.
- 15- Maurice Duverger, *Institutions politiques et droit constitutionnel; Les grands systemes politiques, Paris; Presses Universitaires Di France, 1998, p.10.*
- 16- عماد الفقهي، الدستور؛ الحالة المصرية (أسئلة وإجابات في ضوء الدساتير المقارنة)، مصر؛ المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2012، ص.14.
- 17- إن إمكانية تحليل الدور الذي تلعبه الهندسة الدستورية في تنمية مبادئ حقوق الإنسان قد يستدعي البحث أكثر في مدى الالتزام العالمي بتضمين الدساتير الجديدة بجملة الموضوعات التالية: (التأكيد على سيادة الدستور وحكم القانون. الكرامة الإنسانية و تحقيق المساواة و النهوض بحقوق الإنسان و دعم حرياته. التأكيد على حق المواطنة . إباحة حق الاقتراع العام للبالغين و السجل العام للناخبين و الانتخابات العادية . تعدد الأحزاب أو تداول السلمي للسلطة) . طالع في هذا الصدد: عماد الفقهي، المرجع نفسه، ص.15.
- 18- ليس ثمة طريقة أفضل لفهم مدلول "الهندسة المؤسساتية"، مالم يتم تناوله في ضوء المصطلح المقابل له دوماً، وهو؛ "المؤسسات السياسية" بحيث تظهر معايير التشابه بينهما على أساس دراسة السمات العامة السائدة في كل منهما، وبالإجمال يمكن الأخذ بتعريف مناسب أكثر لمفهوم المؤسسات السياسية من كون أنها تشير إلى: (مجموعة اللوائح والروتينيات المحددة للمواقف المناسبة في إطار العلاقات بين الأدوار والأوضاع)، أو هي: (عبارة عن مجموعة من اللوائح المبنية من قبل الرجال والنساء، التي تشكل سياقاً للموقف السياسي). طالع في هذا الصدد:
- Maurice Duverger, Institutions politiques et droit constitutionnel; Les grands systemes politiques, Paris; Presses Universitaires Di France, 1998, p.14*
- 19- محمد برقوق، "الهندسة السياسية؛ مقاربة إبستمولوجية"، مرجع سبق ذكره، ص.03.
- 20- روبرت داهل، "المؤسسات السياسية التي تتطلبها الديمقراطية الموسعة"، ليبيا، مجلة المنتدى الليبي، السنة الأولى، العدد 02، صيف 2006، ص.26.
- 21- لخضر بن دادة، "الاقتراب القانوني والمؤسسي وتطبيقاته على المؤسسة البرلمانية الجزائرية في ظل تعديلات دستور 1996"، بحث مقدم في مقياس منهجية التحليل السياسي (ماجستير)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2012، ص.4.
- 22- Samuel Huntington, *political order in the changing society, new haven; yale university press, 1968, p.18.*

- 23- ثمة تعريفات مختلفة للمصطلح الانتخاب ، كل تعريف منها ينطلق من وجهة نظر مختلفة أو متشابهة نسبيا عن الأخرى، ومن ضمن هذه التعاريف، نجد: أنها؛ "طريقة لتعيين الحكام متعارضة تماما مع الوراثة، والتعيين، أو الاستيلاء، التي هي طرق أوتوقراطية" ، أو؛ "الآلية التي يعبر من خلالها الناخبون عن آرائهم في اختيار ممثليهم، أو تحديد موقفهم من قضايا هامة، طالع في هذا الصدد: خليل أبو عرب، "أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني"، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، 2008، ص.63.
- 24- محمد برقوق، "الهندسة السياسية؛ مقارنة استيمولوجية"، مرجع سبق ذكره، ص.03.
- 25- سمير كيم، "الهندسة الديمقراطية"، نقلا عن؛ المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، الديمقراطية في الوطن العربي ، السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2004، ص.24.
- 26- محمد غربي، جبار عبد الجبار، "النظم الانتخابية واشكالية تكريس التداول السلمي على السلطة"، مجلة أكاديمية، مخبر اصلاح السياسات العربية في ضل تحديات العولمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشلف، العدد الثاني، 2014، ص.09.
- 27- نفس، ص.10.

### قائمة المصادر و المراجع:

#### فئة الكتب:

- 1- الفقهي عماد، الدستور؛ الحالة المصرية (أسئلة واجابات في ضوء الدساتير المقارنة)، مصر؛ المنظمة العربية لحقوق الانسان، 2012.
- 2- حسان محمد شفيق العاني، النظم السياسية والدستورية، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، 1986.
- 3- عبد الحسين شعبان، الانسان هو الأصل: مدخل إلى القانون الدولي الانساني وحقوق الانسان، مصر، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2002.
- 4- عمر عبد العزيز عمر، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2000.
- 5- Maurice Duverger, *Institutions politiques et droit constitutionnel; Les grands systemes politiques*, Paris; Presses Universitaires de France, 1998.
- 6- Samuel Huntingtan, *poclical order in the ehanging cociety*, new haven, yale unriversity pvoess, 1968.

#### فئة المقالات:

الهندسة السياسية والدستورية للحقّ الانساني في التنمية : (( دراسة تحليلية  
- نظرية))

- 1- بلغالي محمد ، "الحكم الراشد والتنمية المستدامة: دراسة  
اصطلاحية تحليلية"، الجزائر: مجلة دراسات استراتيجية،  
العدد 14/مارس/2011.
- 2- بورغدة وحيدة، "حقوق الانسان وإشكالية العلاقة الجدلية  
بين الحكم الراشد والتنمية الانسانية"، مذكرة ماجستير،  
كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية  
والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008.
- 3- داهل روبرت، "المؤسسات السياسية التي تتطلبها  
الديمقراطية الموسعة"، ليبيا، مجلة المنتدى الليبي، السنة  
الأولى، العدد 02، صيف 2006.
- 4- غربي محمد ، جبار عبد الجبار، "النظم الانتخابية واشكالية  
تكريس التداول السلمي على السلطة"، مجلة أكاديمية،  
مخبر اصلاح السياسات العربية في ضل تحديات العولمة،  
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشلف، العدد الثاني،  
2014.
- 5- كومليو كريستيان ، "حوار التنمية: هل يمكن أن تكون  
التنمية متماثلة للجميع"، القاهرة، رسالة اليونيسكو، مركز  
مطبوعات اليونيسكو، العدد الرابع، أكتوبر 1995.
- 6- كيم سميير ، "الهندسة الديمقراطية"، نقلا عن؛ المؤسسة  
الدولية للديمقراطية والانتخابات، الديمقراطية في الوطن  
العربي ، السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،  
2004.
- 7- نافعة حسن ، "الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في  
تطور التنظيم الدولي منذ 1945"، الكويت، مجلة عالم  
المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،  
العدد 202، أكتوبر 1995.

#### فئة المداخلات:

- 1- محمد برقوق، "الهندسة السياسية: مقاربة ابستمولوجية"،  
محاضرات مقدمة إلى طلبة العلوم السياسية، والعلاقات  
السياسية الدولية، جامعة الجزائر (ب، ت، ن).

2- لخضر بن دادة، "الاقتراح القانوني والمؤسسي وتطبيقاته على المؤسسة البرلمانية الجزائرية في ظل تعديلات دستور 1996"، بحث مقدم في مقياس منهجية التحليل السياسي (ماجستير)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2012.

فئة المذكرات و الرسائل و الأطروحة:

1- أبو عرب خليل ، "أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني"، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، 2008.

2- بن دادة لخضر ، "دور التعليم في إحداث عملية التعبير السياسي في الوطن العربي: دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2015.